

Distr.: General
20 October 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١٣٢ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

طلب تقديم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا
تقرير الأمين العام

موجز

سلط الأمين العام الضوء، في تقريره السابق عن محاكمات الخمير الحمر (A/68/532)، على الأزمة المالية المستمرة التي يواجهها كل من العنصرين الدولي والوطني للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، وطلب الموافقة على إعانة تصل إلى مبلغ ٥١,١ مليون دولار لتغطية الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وأذنت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٨/٢٤٧ بء، للأمين العام بأن يدخل، كتدبير استثنائي، في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٥,٥٤ مليون دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي للدوائر للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والستين تقريراً عن استخدام سلطة الالتزام، فضلاً عن معلومات تتعلق بدراسة شاملة شاملة لتمويل الدوائر في المستقبل في عام ٢٠١٥ وما بعده. وطلبت أيضاً إلى الأمين العام أن يكفل قيام الدوائر، بالتشاور مع الأطراف الفاعلة الرئيسية، بإعداد استراتيجية للإنجاز مشفوعة بخريطة طريق واضحة المعالم، وأن يقدم إليها تقريراً عن ذلك في موعد أقصاه الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والستين.



الرجاء إعادة استعمال الورق

051114 301014 14-62926 (A)



ويقدم الأمين العام، في هذا التقرير، تفاصيل عن التقدم الذي أحرزته الدوائر منذ تقريره السابق؛ ويصف خطة الإنجاز وخريطة الطريق اللتين تمت صياغتهما بالاستناد إلى تنبؤ صارم بعبء العمل المرتبط بإنجاز القضايا الثلاث المتبقية في الوقت المناسب؛ ويعرض تنبؤات بشأن الاستخدام المتوقع من سلطة الالتزام لعام ٢٠١٤؛ ويتناول آليات تمويل الدوائر في المستقبل؛ ويلتمس موافقة الجمعية العامة على إعانة تصل قيمتها إلى ٢٨ ٩٨٣ ٢٠٠ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

أولا - مقدمة

١ - أحرزت الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية منذ إنشائها، ومثلما ورد بالتفصيل في تقارير الأمين العام بشأن محاكمات الخمير الحمر (A/58/617، و A/59/432 و Add.1، و A/60/565، و A/62/304، و A/67/380 و A/68/532) تقدما كبيرا نحو الوفاء بولايتها. وكانت القضية رقم ٠٠١ المرفوعة ضد كاينغ غيك إيف، المدعو "دوتش"، أولى القضايا المعروضة على الدوائر. وأصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ الذي أصبح نهائيا بصيغته التي بدّلها حكم الاستئناف الصادر عن دائرة المحكمة العليا في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢. وحكم عليه بالسجن مدى الحياة. وفي القضية ١/٠٠٢، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها، في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، بإدانة اثنين من كبار قادة نظام الخمير الحمر الباقين على قيد الحياة، وهما نون تشيا وخبو سامفان، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية فيما يتصل، على وجه الخصوص، بالترحيل القسري للسكان من بنوم بنه، وفي وقت لاحق من المناطق، وحكم عليهما بالسجن مدى الحياة.

٢ - وبالتزامن مع المداولات بشأن الحكم الصادر في القضية رقم ١/٠٠٢، بدأت الدائرة الابتدائية المحاكمة في القضية رقم ٢/٠٠٢. وتشمل المحاكمة قهما تتعلق بالإبادة الجماعية والزواج القسري والاعتصاب وعمليات التطهير الداخلية، ومعاملة البوذيين، واستهداف المسؤولين السابقين في جمهورية الخمير، إضافة إلى الجرائم التي يزعم أنها ارتكبت في أربعة مراكز للأمن (بما في ذلك سجن S-21) وثلاثة مواقع عمل، وفي عدد من تعاونيات العمل المجاورة. وبدأت جلسات الاستماع إلى الأدلة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٣ - ولا تزال التحقيقات في القضيتين رقم ٠٠٣ ورقم ٠٠٤ مستمرة. ويتوقع حاليا أن تنتهي التحقيقات في الربعين الأول والثاني من عام ٢٠١٥، على التوالي، مع اتخاذ قرارات بشأن ما إذا كان أي من هذه القضايا سيحال على المحاكمة خلال الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠١٥، على التوالي.

٤ - وفي إثر طلب الجمعية العامة إعداد استراتيجية للإنجاز مشفوعة بخريطة طريق واضحة المعالم للدوائر، أعدت الدوائر خطة إنجاز تحدد المراحل الإجرائية الرئيسية وتنبأ بالآجال المطلوبة لإنجاز المحاكمات في عدد من القضايا الجارية. ويرد المزيد من المعلومات في الفرع الثالث أدناه.

٥ - وقد واجهت الدوائر صعوبات كبيرة على الصعيدين السياسي والمالي على مدى السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإن قرار الجمعية العامة الإذن بالدخول في التزامات بمبلغ يصل

إلى ١٥,٥٤ مليون دولار للعنصر الدولي مكن الأمين العام من تمديد عقود موظفي الأمم المتحدة حتى نهاية عام ٢٠١٤. وللمرة الأولى، قدمت حكومة كمبوديا مساهمة إضافية من الميزانية الوطنية الخاصة بها للوفاء بمرتبات الموظفين الوطنيين لفترة ٦ أشهر (تشمل الربع الأخير من عام ٢٠١٣ والربع الأول من عام ٢٠١٤). ورغم الجهود الكثيفة التي يبذلها الخبير الخاص لتقديم المشورة بشأن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، يواجه العنصر الوطني حالات عجز في التمويل، مما يهدد الأعمال القضائية للدوائر، مما قد يؤدي إلى إطالة أمد الجداول الزمنية في حالة حدوث أعطال أو تأخير.

ثانيا - التقدم المحرز في ملفات القضايا

ألف - القضية رقم ٠٠١: كاينغ غيك إيف، المدعو "دوتش"

٦ - لا يزال كاينغ غيك إيف يقضي الفترة المتبقية من عقوبته في سجن مقاطعة كاندال.

باء - القضية رقم ٠٠٢: نون تشيا، وخيو سامفان، وإينغ ثيريث، وإينغ ساري

٧ - في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أصدر قاضيا التحقيق المشاركان أمر إغلاق وجهها فيه الاتهام إلى كل من الرئيس السابق للجمعية الوطنية لشعب كمبوتشيا الديمقراطية ونائب أمين الحزب الشيوعي لكمبوتشيا، نون تشيا، والنائب السابق لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية في جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية، إينغ ساري، ورئيس الدولة السابق لجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية، خيو سامفان، والوزيرة السابقة للشؤون الاجتماعية في كمبوتشيا الديمقراطية، إينغ ثيريث، لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات خطيرة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وأعمال إبادة جماعية ضد مجموعتين عرقيتين هما التشام والفيتناميون. وخلصت المحكمة إلى أن إينغ ثيريث غير لائقة للمثول للمحاكمة لأسباب طبية (فهو تعاني من الخرف)، وإن كانت لا تزال تخضع للمراقبة القضائية. وأوقفت الدعوى ضد إينغ ساري إثر وفاته في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣.

٨ - وتم فصل التهم في القضية رقم ٠٠٢ وتوزيعها على قضيتين منفصلتين تحت الرقمين ١/٠٠٢ و ٢/٠٠٢، ستعرض كل منهما على محكمة مستقلة ويصدر بشأنها حكم منفصل. وانصب الاهتمام في القضية رقم ١/٠٠٢ على الجرائم المزعومة ضد الإنسانية ذات الصلة بالترحيل القسري للسكان من بنوم بنه (المرحلة الأولى)، وفي وقت لاحق من المناطق (المرحلة الثانية)، وبالإعدام المزعوم لجنود سابقين من خمير الجمهورية في تول بو شري. ونظرت أيضا في بنية نظام كمبوتشيا الديمقراطية وتاريخ الحزب الشيوعي لكمبوتشيا والبنية

التنظيمية لنظام كمبوتشيا الديمقراطية وأدوار المتهمين في ما يتعلق بسياسات نظام كمبوتشيا الديمقراطية المتصلة بجميع الاتهامات. أما القضية رقم ٢/٠٠٢ فتشمل التهم المتعلقة بالإبادة الجماعية والزواج القسري والاعتصاب وعمليات التطهير الداخلي ومعاملة البوذيين واستهداف المسؤولين السابقين في جمهورية الخمير، إضافة إلى الجرائم التي يزعم أنها ارتكبت في أربعة مراكز للأمن (بما في ذلك سجن S-21)، وفي ثلاثة مواقع عمل، وفي عدد من تعاونيات العمل. وبأمر صادر عن دائرة المحكمة العليا في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، ظلت اتهامات إضافية غير مشمولة في القضيتين معلقة مؤقتا ريثما تبت فيها الدائرة الابتدائية.

٩ - وبدأت المحاكمة الموضوعية في القضية ١/٠٠٢، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ببيانين استهلايين للمدعين العامين المشاركين. وخضع نطاق القضية إلى سلسلتين من إجراءات الاستئناف. وفي قرار بشأن الاستئناف من المدعين العامين المشاركين اللذين سعيا إلى توسيع نطاق القضية، ألغت دائرة المحكمة العليا الأمر بالفصل الذي أصدرته الدائرة الابتدائية الأصلية، وجميع القرارات ذات الصلة، وطلبت إلى الدائرة الابتدائية إعادة النظر في هذه المسألة إن كانت لا تزال ترغب في فصل القضايا. ولدى إعادة الدائرة الابتدائية النظر في هذه القضية، مرة أخرى، فصلت الإجراءات في القضية رقم ٠٠٢، مع المحافظة على نطاق القضية ١/٠٠٢ نفسه كما هو الحال من قبل. وتقدم لاحقا كل من المدعين العامين المشاركين وفريق الدفاع عن نون تشيا بطعون ضد القرار الثاني. ورفضت دائرة المحكمة العليا هذه الطعون وأيدت القرار الثاني الصادر عن الدائرة الابتدائية بشأن الفصل.

١٠ - واختتم الاستماع إلى الأدلة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، وقدمت الأطراف المرافعات الختامية في الفترة بين ١٦ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في هذه الدعاوى التاريخية. وخلصت الدائرة إلى أن نون تشيا وخبو سامفان ارتكبا، من خلال مشاركتهم في عمل جنائي مشترك، جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القتل والاضطهاد السياسي وأعمال لاإنسانية أخرى (تتضمن الترحيل القسري والاعتداء على الكرامة الإنسانية) أثناء ترحيل السكان (المرحلة الأولى)، والاضطهاد السياسي وأعمال لاإنسانية أخرى (تتضمن الترحيل القسري والاعتداء على الكرامة الإنسانية) أثناء ترحيل السكان (المرحلة الثانية)، والقتل والإبادة من خلال عمليات إعدام مسؤولين في جمهورية الخمير في تول بو شري. وتبين أيضا أنهما خططا لارتكاب الجرائم المذكورة سابقا أثناء ترحيل السكان (في المرحلتين الأولى والثانية) وفي تول بو شري. وبالإضافة إلى ذلك، تبين أن نون تشيا أصدر أمرا بارتكاب تلك الجرائم وأنه مسؤول، بوصفه من كبار القادة، عن جميع الجرائم المرتكبة أثناء ترحيل السكان وفي تول بو شري.

١١ - وحكمت الدائرة الابتدائية على نون تشيا وخيو سامفان كليهما بالسجن مدى الحياة. وأخذت في الاعتبار خطورة الجرائم، بما في ذلك ارتكابهما في جميع أنحاء كمبوديا طوال ما يقارب فترة الستين ضد عدد هائل من الضحايا يُعدّ من بين أعلى أعداد الضحايا المسجلين في أي قضية تم الفصل فيها وتتصل بجرائم دولية. وتبدت خطورة تلك الجرائم أيضا في الظروف القاسية والشديدة واللاإنسانية التي جرت فيها عمليات الترحيل القسري. وعلاوة على ذلك، كان لهذه الجرائم آثار خطيرة ودائمة على الضحايا وأقاربهم وعلى كمبوديا عموما. وخلصت الدائرة إلى ثبوت عدد من الظروف المشددة للعقوبة. وعلى وجه الخصوص، كان نون تشيا وخيو سامفان على درجة عالية من التعليم ويدركان عواقب أفعالهما وأبعادهما، وأساءا استخدام السلطة التي حولها لهما منصبهما، واستغلا نفوذها ضد العديد من الضحايا الضعفاء والعزل. كما خلصت الدائرة إلى محدودية أي ظروف مخففة.

١٢ - وخلصت الدائرة الابتدائية إلى أن الأطراف المدنية في الإجراءات وعددا كبيرا جدا من الضحايا الإضافيين عانوا من أضرار لا تُقدر ولا تُحصى، بما في ذلك المعاناة الجسدية والخسارة الاقتصادية والاعتداء على الكرامة الإنسانية والصدمات النفسية والأحزان الناجمة عن فقدان أفراد الأسرة أو الأقارب، نتيجة للجرائم التي أدين بها نون تشيا وخيو سامفان. وفي تحديد مبتكر في مجال الممارسات الجنائية الدولية، أقرت الدائرة بالتالي ١١ مشروعا ترمي إلى الاعتراف على النحو المناسب بالضرر الذي لحق بالأطراف المدنية نتيجة ارتكاب الجرائم موضع نظر هذه المحاكمة، وتوفير استحقاقات للأطراف المدنية تجبر هذا الضرر. وقد جرى إقرار المشاريع التالية: مشروع يوم وطني لإحياء ذكرى الضحايا؛ وإقامة نصب تذكاري تكريما لضحايا عمليات الترحيل القسري في بنوم بنه؛ ومشروع توفير العلاج عن طريق إدلاء الشهود بشهادتهم؛ ومشروع جماعات المساعدة الذاتية؛ وتنظيم معرض دائم؛ وإقامة معرض متنقل ومشروع تعليمي؛ وإدراج فصل عن عمليات ترحيل السكان القسرية والإعدامات في تول بو شري في كتاب مدرسي كمبودي؛ وإقامة مركز تعليم في مجال السلام؛ وإعداد كتيب عن الوقائع التي نظرت فيها الدائرة وعن مشاركة الأطراف المدنية؛ وإصدار طبعتين من الحكم الصادر في القضية؛ وإدراج أسماء الأطراف المدنية في الموقع الشبكي للدوائر.

١٣ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قدم فريقا الدفاع عن نون تشيا وخيو سامفان إخطارين باستئناف الحكم أمام المحكمة العليا زعما فيهما بوجود مجموعة واسعة من الأغلاط الوقائية والقانونية تبطل حكم الدائرة الابتدائية. وقدم المدعيان العامن المشاركان طلب استئناف يقتصر على دفع بطلب حكم ذي طابع إعلاني بشأن مسألة قانونية تتعلق بتحديد

إمكانية تطبيق شكل معين من أشكال المسؤولية أمام الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. وتعكف الأطراف حاليا على إعداد مذكرات الاستئناف ذات الصلة.

١٤ - وفي إطار الأعمال التحضيرية لإجراء المحاكمة المتعلقة بالقضية رقم ٠٢/٠٠٢، عقدت الدائرة الابتدائية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ اجتماعا لإدارة المحاكمات دعيت فيه الأطراف إلى تقديم دفعوها فيما يتعلق بإنشاء فريق ثان من القضاة كانت دائرة المحكمة العليا أصدرت تعليمات بالنظر في إمكانية إنشائه، ولإبداء الملاحظات الأولية على نطاق المحاكمة. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، خلص رئيس الدائرة الابتدائية، بعد أن وضع في اعتباره أوجه عدم التيقن القانونية المتعلقة بتعيين فريق ثان، والوقت الذي يستغرقه إنشاؤه وإنجاز الأعمال التحضيرية للبت في القضية، إلى أن تعيين هذا الفريق الثاني لن يكفل قدرة على العمل بوتيرة أسرع مما سيكون عليه الحال إذا ما تواصل العمل بالاعتماد على هيئة المحكمة الحالية المطلعة بالفعل على أوراق القضية. وبناء عليه، لم يوص بإنشاء فريق ثان. وأصدرت الدائرة الابتدائية مذكرة أبلغت فيها أطراف القضية بالخطوات المقبلة التي ستخذ في هذه القضية وأرفقت بمذكرتها خطة عمل تبرز المراحل والأنشطة الرئيسية اللازم إنجازها قبل بدء جلسات الاستماع المتعلقة بالوقائع الموضوعية للقضية.

١٥ - وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، واصلت الدائرة الابتدائية الفصل بين ما تبقى من إجراءات المحاكمة، وأصدرت قرارا بالبت في نطاق القضية ٠٢/٠٠٢، وهو القرار الذي طعن فيه خيو سامفان. وأصدرت الدائرة توجيهاتها إلى الطرفين بشأن تقديم قوائم الشهود والخبراء وأطراف الحق المدني المقترح دعوتهم للإدلاء بشهادتهم في القضية، وكذلك بشأن قوائم المستندات ومستندات الإثبات المطلوبة التي سمح بعرضها في القضية. وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، أيدت دائرة المحكمة العليا، مواصلة الفصل بين إجراءات القضية، وأوضحت نقاطا إجرائية هامة. وأوقفت كذلك مؤقتا التهم التي لا تزال خارج نطاق القضيتين رقم ٠١/٠٠٢ ورقم ٠٢/٠٠٢، ريثما تتخذ الدائرة الابتدائية الإجراء الذي تراه مناسباً في هذا الصدد.

١٦ - وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٤، عقدت الدائرة الابتدائية جلسة استماع أولية أخرى في القضية رقم ٠٢/٠٠٢، استعرضت فيها حالة الاعتراضات الأولية والمسائل القانونية ذات الصلة بالقضية، والمواصفات المتعلقة بطلبات التعويض المقدمة من الطرف المطالب بالحق المدني، وتسلسل الإجراءات، والشهود المحتملين، وأطراف الحق المدني، والخبراء. وبدأت جلسات تقديم الأدلة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

إينغ ثيريث

١٧ - على النحو الذي سبق بيانه بالتفصيل (انظر A/68/532)، فقد وُجد أن إينغ ثيريث غير لائقة للمثول للمحاكمة بسبب إصابتها بحالة حرق مستفحلة. وأوقفت رسمياً الإجراءات المتخذة ضدها، لكنها تخضع حالياً لنظام الإشراف القضائي. وفي ٦ آذار/مارس ٢٠١٤، وافقت الدائرة الابتدائية على طلب من الوصي عليها بالسماح بنقلها إلى تايلند لتلقي علاج طبي. وقد أذن لها بمغادرة المستشفى في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وعادت إلى كمبوديا.

جيم - القضيتان ٠٠٣ و ٠٠٤

١٨ - في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قدم المدعي العام الدولي المشارك إلى قاضي التحقيق المشاركين تقريرين تمهيديين (استكمالا في وقت لاحق بدفوع أخرى) يتضمنان ادعاءات بوجود عدد آخر من جرائم تقع ضمن اختصاص الدوائر يشته في أن خمسة أشخاص آخرين ارتكبوها. ويشمل التحقيق في هاتين القضيتين جرائم إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وانتهاكات للقانون الجنائي الكمبودي لعام ١٩٥٦. ولا يزال يحتفظ بأسماء المشتبه فيهم طي الكتمان.

١٩ - وقد استلم قاضي التحقيق الدولي المشارك الحالي مهامه في الدوائر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، واستأنف الأعمال المتعلقة بالتحقيقات في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤ اللتين ظلتا معلقتين منذ أن غادر سلفه منصبه. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، أصدر قاضيا التحقيق الوطني المشارك بياناً مشتركاً بشأن المرحلة التي بلغها البت في القضية ٠٠٣، التي أعلن قاضي التحقيق الوطني المشارك أنه يعتبر أن التحقيق فيها قد أغلق، وأحال ملف القضية إلى المدعين العامين المشاركين ليقدموا مرافعاتهما الختامية. وفي المقابل، أعرب قاضي التحقيق الدولي عن رأيه مفاده أن القضية ٣ لم يغلق ملفها بعد وأن التحقيقات ما زالت جارية.

٢٠ - وعملاً بالقواعد الداخلية للدوائر، سجل قاضيا التحقيق المشارك وجود خلافات فيما يتصل بالقضيتين، وعليه، فهما يتبعان في هاتين القضيتين نهجين متباينين. وأصبح قاضي التحقيق الدولي هو الذي يتولى الآن فعليا مباشرة التحقيق في كلتا القضيتين.

٢١ - وبناء على الدفوع التي قدمها المدعي العام الدولي المشارك، ينظر قاضيا التحقيق المشاركون في أكثر من ١٠ سيناريوهات للجريمة في القضية رقم ٠٠٣. وفي ٥٥ سيناريو للجريمة في القضية رقم ٠٠٤. وبموجب القواعد الداخلية للدوائر، فإن القاضيين المشاركين ملزمان قانوناً بالتحقيق في جميع سيناريوهات الجريمة المعروض عليهما التحقيق فيها. ومنذ أن

تسلم قاضي التحقيق الدولي المشارك الحالي مهام منصبه، أنجز ما يزيد على ٨٠ في المائة من البعثات الميدانية وأجريت أكثر من ٣٠٠ مقابلة. ويتوقع أن تغلق التحقيقات في هاتين القضيتين في تاريخ أقصاه نهاية آذار/مارس ٢٠١٥ وحزيران/يونيه ٢٠١٥، على التوالي. ومن المتوقع أن تصدر في القضيتين في تاريخ أقصاه نهاية أيلول/سبتمبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على التوالي، الأوامر بالإغلاق المشفوعة بالتهم الموجهة و/أو أوامر برد الدعوى.

ثالثا - خطة الإنجاز وخريطة الطريق: الجداول الزمنية المتوقعة

٢٢ - في أعقاب طلب الجمعية العامة وضع "استراتيجية للإنجاز مشفوعة بخريطة طريق واضحة المعالم"، أعدت الدوائر خطة إنجاز تتضمن تفاصيل الأعمال المتبقية في الدعاوى المعروضة عليها حاليا^(١). توضح خطة الإنجاز أن مجموعة الدعاوى المعروضة في الوقت الراهن تمثل مجموع عبء عمل الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. ومن خلال تقييم كل قضية على حدة، تضع الخطة خريطة طريق تبرز المراحل الإجرائية المتبقية وتوقعات بشأن الجداول الزمنية المطلوبة لانتهاء الجهاز القضائي من تصريف عبء العمل الحالي الذي يتطلبه البت في القضيتين. وقد أعدت الخطة لأول مرة في آذار/مارس ٢٠١٤، ثم أدخلت عليها في وقت لاحق تنقيحات فصلية في مناسبتين لتعكس منظورا أدق لسير المحاكمات. وتحدد الخطة أيضا مجموعة التدابير التي قد تساعد على تسريع وتيرة الإنجاز.

٢٣ - ووفقا للخطة، يتوقع حاليا أن تتوصل هيئة المحكمة في عام ٢٠١٩ إلى قرار بشأن القضية ٠٠٢/٠٠٢، وأن تتوصل في عام ٢٠١٥ إلى قرار بشأن مرحلتى التحقيق في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤. وفي حالة ما إذا أرسلت إحدى القضيتين أو كلتاها لإجراء المحاكمة، سيتسنى عندئذ أن تُقيم على نحو كامل أو جزئي المواعيد المتوقعة للمحاكمات المتعلقة بهاتين القضيتين مع مراعاة نطاق المحاكمات ذات الصلة.

٢٤ - ومن المتوقع أيضا أن تبلغ الدوائر، خلال عام ٢٠١٤، خمس مراحل مختلفة من مراحل إنجاز هيئة المحكمة لولايتها، تتمثل في ما يلي: النطق بالحكم في القضية رقم ٠١/٠٠٢؛ ورفع أي طعون، إن وجدت، ضد هذا الحكم؛ والبت في نطاق القضية رقم ٠٢/٠٠٢؛ وعقد جلسات الاستماع الأولية في هذه القضية؛ وبدء جلسات الاستماع للوقائع الموضوعية/جلسات تقديم الأدلة في هذه القضية. وكانت الدوائر قد أنجزت أربعاً من هذه

(١) متاحة على الموقع التالي: www.eccc.gov.kh/en/eccc-completion-plan-revision-2.

المراحل والتقرير لا يزال قيد الإعداد، ومن المتوقع أن تنجز أيضا المرحلة المتبقية، المتعلقة برفع أي طعون، إن وجدت، ضد الحكم في القضية ٠١/٠٠٢، في حدود الجدول الزمني المتوقع.

٢٥ - وستواصل خلال عام ٢٠١٥ إجراءات المحاكمة المتعلقة بالقضية رقم ٠٢/٠٠٢، ومن المتوقع قطع مرحلتين من المراحل المتعلقة بالقضيتين رقم ٠٠٣ ورقم ٠٠٤، تتمثلان في ما يلي: الانتهاء من التحقيق القضائيين المتعلقين بالقضيتين، وإصدار أمر إغلاق التحقيق في القضيتين، واتخاذ قاضي التحقيق المشاركين قراراتين يقضيان فيهما إما بإرسال إحدى القضيتين أو كليهما لإجراء المحاكمة وإما بإسقاط الدعوى.

٢٦ - ومن المتوقع أن تنجز أربع مراحل خلال عام ٢٠١٦، تتمثل في ما يلي: التصرف في أي طعون في أوامر إغلاق القضيتين رقم ٠٠٣ ورقم ٠٠٤، وما يعقبه من صدور قرار الدائرة الابتدائية إما بتأييد قرار الإغلاق أو نقضه (جزئيا أو كلياً)، أو احتمال أن يأمر قاضيا التحقيق المشار كان بإجراء تحقيقات أخرى؛ وتقديم طعن في الحكم الصادر في القضية رقم ٠١/٠٠٢؛ وعقد جلسات استماع للوقائع الموضوعية/جلسات لتقديم الأدلة في القضية رقم ٠٢/٠٠٢؛ والانتهاء من إعداد البيانات الختامية في هذه القضية.

٢٧ - ومن المتوقع بلوغ مرحلتين في عام ٢٠١٧، هما: إصدار حكم في المحاكمة المتعلقة بالقضية رقم ٠٢/٠٠٢؛ ورفع أي طعون، إن وجدت. وفي عام ٢٠١٨، ستكون دائرة المحكمة العليا، في حالة وجود أي طعون، مشغولة تماما بجلسات الاستماع إلى الطعون وبالمداولات. ومن المتوقع أن يلي ذلك، في عام ٢٠١٩، صدور حكم بشأن أي من هذه الطعون.

رابعاً - البيانات المالية المستكملة

٢٨ - أبلغ الأمين العام الدول الأعضاء، في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٢ (A/67/380)، بالتحديات المالية التي يواجهها العنصر الدولي في الدوائر، الأمر الذي أدى إلى تجميد التوظيف في المؤسسة في تموز/يوليه ٢٠١٢، وإصدار عقود الموظفين على أساس شهري، وهو ما أثر على معنويات الموظفين وحالتهم النفسية. وأفاد بأنه من شأن تعريض الإجراءات القضائية أمام الدوائر للخطر بسبب نقص التمويل أن يتناقض مع رسالة "عدم الإفلات من العقاب" التي جرى تأكيدها على مدى عقدين من عمل المحاكم الجنائية التابعة للأمم المتحدة والتي تساعدها الأمم المتحدة. وفي تقرير لاحق للأمين العام (A/68/532)، أشار إلى استمرار عدم الاستقرار المالي طوال عام ٢٠١٣، مما أثر تأثيراً شديداً على العنصر الوطني. فقد ظل الموظفون الوطنيون دون عقود ولا مرتبات لفترات مطولة، وهو ما جعلهم

يلوحون في آذار/مارس ٢٠١٣ بإمكانية انسحابهم، وانسحب منهم بالفعل ١٠٠ موظف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. واقتضى الأمر في كلتا الحالتين أن تقدم الأمم المتحدة، بتوجيه من مجموعة الجهات المانحة الرئيسية، قروضا واجبة السداد أخذت من التبرعات المقدمة الموجهة إليها خصيصا وقدمت إلى العنصر الوطني بمبلغ إجماليه ٣,٢٥٥ مليون دولار لدفع متأخرات المرتبات وضمنان عودة الموظفين الوطنيين إلى الدوائر.

٢٩ - وفي مسعى لحشد أموال للعنصر الوطني، قام الخبير الخاص في عام ٢٠١٣ بجولة خاصة لجمع الأموال رافقه فيها ممثل رفيع لحكومة كمبوديا، إلى عدة دول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، سعيا إلى الحصول على تمويل يخصص للعنصر الوطني على وجه الحصر. غير أنه لم يتسن تأمين أي أموال لعام ٢٠١٣. ثم عقد الأمين العام في نيويورك مؤتمرا مشتركا لإعلان التبرعات، ترأسه نائب الأمين العام، إلى جانب كيو ريمي، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في حكومة كمبوديا. وفي حين أعلن عن تبرعات في ذلك المؤتمر بمبلغ إجماليه ١٠,٣ مليون دولار للعنصر الدولي وبمبلغ ٣,٣ مليون دولار تقدمه حكومة كمبوديا للعنصر الوطني، لم يكن هناك سوى ٢,٩ مليون دولار تمثل تبرعات معلنة جديدة تقدم للعنصر الدولي. وقد تركت النتائج الضعيفة لمؤتمر إعلان التبرعات لكلا عنصري الدوائر حالة مالية غير مستقرة بالنسبة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣٠ - وفي اجتماع عقد بين الأمين العام ورئيس وزراء كمبوديا سامديتش أكها موها سينا بادي تيتشو هون سين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، في بروني دار السلام، خلال مؤتمر القمة الثالث والعشرين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، أعلنت الحكومة أنها ستقدم مبلغ ١,٨ مليون دولار لتمويل مرتبات الموظفين الوطنيين بما يغطي الربع الأخير من عام ٢٠١٣. ومثل هذا المبلغ الدفعة الأولى المقدمة من حكومة كمبوديا لتغطية تكاليف مرتبات الموظفين الوطنيين، التي كانت تغطيها في الماضي التبرعات المقدمة إلى العنصر الوطني.

٣١ - وفي مسعى لتحقيق الاستقرار المالي الكافي للدوائر، التمس الأمين العام موافقة الجمعية العامة على تمويل بمبلغ ٥١,١ مليون دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لتكملة الموارد المالية للدوائر. واقترح الأمين العام أن توافق الجمعية العامة على اعتماد إضافي قدره ٢٤,٨ مليون دولار لعام ٢٠١٤ يدرج ضمن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وأن تقرر النظر في الجزء الرئيسي من دورقها التاسعة والستين في تقريره المتعلق بطلب إعانة لعام ٢٠١٥ لا تزيد عن ٢٦,٣ مليون دولار. والتمس أيضا موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن يستخدم سلطته التقديرية لتقديم قروض واجبة السداد إلى حكومة كمبوديا تستمد من إعانة لا تزيد عن ٤,٦ ملايين

دولار في عام ٢٠١٤ وأخرى لا تزيد عن ٤,٢ ملايين دولار في عام ٢٠١٥، لكفالة تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للموظفين الوطنيين وأفراد أسرهم. ومن شأن مثل هذا الإجراء أن يغني عن الحاجة إلى الاقتراض من تبرعات كانت النية تتجه لتقديمها إلى الأمم المتحدة.

٣٢ - وأذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٧/٦٨ بء، للأمين العام بأن يدخل، كتدبير استثنائي، في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٥,٥٤ مليون دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي للدوائر للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتجدر الإشارة إلى أن المبلغ الموافق عليه لسلطة الالتزام ومقداره ١٥,٥٤ مليون دولار يمثل قيمة العجز في التبرعات المتعهد بتقديمها للعنصر الدولي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٣٣ - وكان للموافقة على سلطة الالتزام دور فعال في تمكين الأمانة العامة من تمديد عقود موظفي العنصر الدولي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والإذن بتعيين موظفين لشغل الوظائف الشديدة الأهمية التي ظلت شاغرة بسبب تجميد التوظيف الذي طبق في تموز/يوليه ٢٠١٢. وقد عززت هذه الإجراءات شعور الموظفين بالأمن الشخصي، الأمر الذي أتاح لهم إعادة توجيه اهتماماتهم وطاقاتهم بعيدا عن وضعهم التعاقدية لتصب في اتجاه تقديم الدعم الكامل لبرنامج عمل الدوائر، كما انخفضت حدة الاختناقات في الوظائف الرئيسية التي تسببت في إبطاء نشاط هذه الدوائر. كما برهنت بجلء على أن الدول الأعضاء لديها التزام قوي ومتواصل بدعم الدوائر وإعلاء مبادئ العدالة وإخضاع مرتكبي الجرائم الدولية الأشد خطورة للمحاسبة.

٣٤ - وسعيا لحل مسألة تمويل العنصر الوطني، ترأس المستشار القانوني وفدا رفيع المستوى سافر إلى بنوم بنه للقاء نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في كمبوديا آنذاك، سوك آن، لمناقشة ضرورة وفاء الحكومة بالتزاماتها المالية التي تعهدت بها في الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية بشأن المقاضاة بموجب القانون الكمبودي على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوديا الديمقراطية. وأثمر ذلك الاجتماع عن موافقة الحكومة على المساهمة بمبلغ ١,١ مليون دولار، علاوة على مبلغ ١,٨ مليون دولار الذي دفعته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، من أجل سداد مرتبات الموظفين الوطنيين في الربع الأول من عام ٢٠١٤. ووافقت الحكومة أيضا على استمرار مشاركة كبار مسؤوليها في مبادرات جمع الأموال التي يضطلع بها الخبير الخاص من أجل ضمان حشد ما يكفي من التبرعات لتمويل الفترة المتبقية من العام. ورغم أن هذه الجهود أدت إلى توسيع نطاق قاعدة

المانحين بإضافة ثلاث دول أعضاء جديدة إليها، فإن العنصر الوطني لا يزال يعاني من عجز مالي حاد.

٣٥ - وكثّف الخبير الخاص جهوده في عام ٢٠١٤ لجمع الأموال لصالح كلا العنصرين، تمشياً مع توصية الجمعية العامة التي دعت فيها إلى تكثيف الجهود الرامية إلى الحصول على تبرعات إضافية بسبل منها توسيع قاعدة الجهات المانحة. وسافر الخبير إلى عواصم للدول الأعضاء وتواصل مع ممثليها الدائمين لدى الأمم المتحدة وواظب بعدها على متابعة هذه المسألة مع ١٥ دولة عضواً ومنظمة. ورغم تواضع المساهمات المقدمة، لم يواجه العنصر الدولي عجزاً مالياً حتى آب/أغسطس ٢٠١٤. غير أنه وقت إعداد هذا التقرير ووفقاً للحسابات الختامية لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كان العنصر الدولي يواجه عجزاً يبلغ نحو ٢٠٠ ١٩٩ ١ دولار. ولم يُقدم بعد أي طلب لصرف أموال للعنصر الدولي. بمقتضى سلطة الالتزام، نظراً لأن اثنين من المانحين المداومين على تقديم التبرعات أعربا عن عزمهما تزويد هذا العنصر بأموال في عام ٢٠١٤. وتبذل المساعي حالياً لتأمين اعتماد التمويل من العاصمتين المعنيتين والشروع في إبرام اتفاقي تمويل مع الأمانة العامة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. بيد أنه إذا لم تثمر هذه الجهود، ستضطر الأمانة العامة إلى صرف مبلغ يقدر بنحو ٩٠٠ ٩٧٤ ٦ دولار بموجب سلطة الالتزام.

٣٦ - ودعماً للجهود المبذولة في إطار العنصر الوطني، تعاون الخبير الخاص بشكل وثيق مع ممثلين رفيعي المستوى بحكومة كمبوديا، منهم الممثل الدائم لكمبوديا لدى الأمم المتحدة ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، بغرض التواصل مع ١٣ عضواً. وفي إطار جهود المتابعة أيضاً، وجه نائب رئيس مجلس الوزراء والخبير الخاص رسائل مشتركة إلى عدة دول، مشفوعة برسائل خاصة من الممثل الدائم لكمبوديا لدى الأمم المتحدة، وتمثل طلبات رسمية من الحكومة للحصول على دعم مالي. وأسهمت ثلاث دول أعضاء جديدة في العنصر الوطني وأعربت عن اعتزامها القيام بذلك مستقبلاً. وبالإضافة إلى ذلك، انضم أعضاء مجموعة المانحين الرئيسيين المشاركة إلى المسعى الرامي إلى التواصل مع بلدان عدة لحثها على المساهمة في دعم العنصر الوطني، من أجل تعضيد الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة والحكومة لتوسيع قاعدة المانحين.

٣٧ - ورغم تلك الجهود المستمرة، لم يتلق العنصر الوطني أي تبرعات لاستخدامها في تغطية تكاليف موظفيه ويكمل بها مبلغ ١,١ مليون دولار الذي قدمته الحكومة في مستهل عام ٢٠١٤. وبالتالي، فإنه تجنباً لحدوث انسحاب للموظفين كما حدث في عام ٢٠١٣، أعاد أحد المانحين، بتوجيه من مجموعة المانحين الرئيسيين، تخصيص مبلغ المليون دولار الذي

تعهد بتقديمه للدوائر بحيث يغطي مرتبات الموظفين الوطنيين اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠١٤، بما يكفل استمرار هؤلاء الموظفين في تأدية ما يقومون به من خدمات. واستمرت مجموعة المانحين الرئيسيين في تقديم المشورة بشأن دعم العنصر الوطني. وجرى بعد ذلك اقتراض مبلغين من موارد التبرعات للعنصر الدولي لتغطية رواتب موظفي العنصر الوطني عن شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن تمويل العنصر الوطني يكفي لتغطية مرتبات الربع الأخير من عام ٢٠١٤، ولم تتوافر موارد لتمويل معظم بنود ميزانية عام ٢٠١٥، حيث لم يرد سوى مساهمة بمبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار ومبلغ قدره ١,٦ مليون دولار قدمته الحكومة لصالح التكاليف التشغيلية.

خامساً - تمويل الدوائر في المستقبل

٣٨ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٥٧/٦٨ بء، أن يقدم معلومات تتعلق بدراسة شاملة لتمويل الدوائر في المستقبل في عام ٢٠١٥ وما بعده.

٣٩ - وأفاد الأمين العام، في الفقرة ٧٤ من تقريره المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣ (A/57/769) بأن عمل هذه الدوائر يُعدّ بمثابة عملية تم الإذن بها من الدول الأعضاء، وتشكل بنداً من بنود إنفاق المنظمة بموجب المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي تمويلها من الاشتراكات المقررة. وأشار إلى أنه لن يكون في مقدور آلية مالية تعتمد على التبرعات أن تتيح مصدر تمويل مضمون ويتمتع بالاستمرارية، وهو ما تحتاجه هذه العملية. ومع ذلك، فقد قررت الجمعية العامة، في القرار ٢٢٨/٥٧ بء، أن تجري تغطية مصروفات الدوائر التي ستتحملها الأمم المتحدة وفقاً للأحكام ذات الصلة من مشروع الاتفاق عن طريق التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي. وأنشئ صندوق استثماري متعدد المانحين يمول من التبرعات، وهو صندوق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، لتغطية تكاليف العنصر الدولي في الدوائر.

٤٠ - ووفقاً لأحكام الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا، تتحمل الحكومة المسؤولية الكاملة عن مرتبات القضاة الكمبوديين والموظفين الكمبوديين، وكذلك عن جميع التكاليف المرتبطة باستضافة مقر الدوائر وتشغيله. وفي حين يتوقع من الحكومة أن تفي تماماً بالتزاماتها بموجب الاتفاق، فهي تعلن عدم تمكنها من ذلك إلا من خلال ترتيبات تمويل تشمل تخصيص اعتمادات من الميزانية الوطنية مضافاً إليها تبرعات من مجتمع المانحين.

٤١ - وأبلغ الأمين العام الجمعية العامة، في تقريره لعام ٢٠١٢ (A/67/380)، بأن الأزمة الاقتصادية العالمية فرضت تحديات مالية حقيقية على الدوائر، بصورة تهدد استدامة

عملها. وأشار إلى أن عدم التيقن من توافر الموارد المالية يهدد العمليات المقبلة للدوائر، وطلب إلى الجمعية العامة أن تنظر على سبيل الاستعجال في كيفية تمكين الأمم المتحدة من الاستمرار في إمدادها بالدعم الفني واللوجستي. وأحاطت الجمعية العامة علماً بالتقرير في مقررها ٥٣٩/٦٧.

٤٢ - وطلب الأمين العام، في تقريره السابق (A/68/532)، إعانة قدرها ٥١,١ مليون دولار لتغطية تكاليف عنصري الدوائر كليهما خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وجنبا إلى جنب مع ذلك، اقترح الأمين العام أيضا أن تظل الموارد الخارجة عن الميزانية هي المصدر الأساسي لتمويل الدوائر. وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٧/٦٨ بء، الموافقة على الإذن بسلطة التزام لا تتجاوز ١٥ ٥٤٠ ٠٠٠ دولار من أجل تمويل العنصر الدولي لعام ٢٠١٤ فقط. وكما ذكر أعلاه، فإن سلطة الالتزام قد أدت إلى استقرار عمليات العنصر الدولي، حيث جاءت بمثابة اعتماد ائتماني في الوقت الذي يتم فيه تأمين التبرعات.

٤٣ - غير أن الأمين العام لم يحصل على إذن من الجمعية العامة باستخدام سلطة الالتزام لدعم العنصر الوطني. وفي ضوء عجز الحكومة عن تغطية تكاليف العنصر الوطني من موارد ميزانيتها الداخلية وعدم كفاية التبرعات التي جرى التعهد بتقديمها إلى العنصر الوطني، واصل الأمين العام إقراض هذا العنصر من موارد التبرعات المقدمة للعنصر الدولي حتى لا يتعطل سير الإجراءات القضائية. وقد زادت وتيرة القروض المسحوبة من أموال العنصر الدولي، التي أقرتها مجموعة المانحين الرئيسيين، وأصبحت تمثل عبئا كبيرا يستنزف موارده. وعلاوة على ذلك، فقد طلبت الحكومة في عام ٢٠١٣ أن تشطب الأمم المتحدة هذه القروض لأنها لم تجمع من الأموال ما يكفي لسدادها.

٤٤ - ولا يزال الأمين العام يرى، من حيث المبدأ، أن عملية الدوائر، بحكم طابعها، لا ينبغي تعريضها للتقلبات التي تكتنف مسألة التبرعات، والأحرى أن تغطي تكاليفها من الأنصبة المقررة. وكما كان متوقعا، فقد استمر عجز التمويل عن تلبية احتياجات الدوائر، رغم الجهود الكبيرة التي بُذلت لجمع الأموال. كذلك، فإن هذه الأموال قادمة عدد محدود من الدول الأعضاء، مما يعني أن المجتمع الدولي ككل لم يتقاسم هذا العبء المالي بإنصاف. والدرس المؤكد الذي يمكن استخلاصه من عمليات الدوائر هو أن أي محكمة جنائية تدعمها الأمم المتحدة ينبغي أن تمول من الأنصبة المقررة.

٤٥ - بيد أنه في الوقت الراهن، سيجد الأمين العام صعوبة في إدخال تغييرات جوهرية على قاعدة الموارد المعمول بها منذ ١٠ سنوات، وذلك بالنظر أيضا إلى أن أي آلية جديدة لتمويل العنصر الوطني لا بد من دراستها في ضوء الخبرة المكتسبة من تنفيذ الاتفاق. وبينما

أدى تفويض سلطة الالتزام إلى استقرار عمليات العنصر الدولي في عام ٢٠١٤، فإن تمويل العنصر الوطني ظل يُشكّل شاغلا رئيسيا للأمانة العامة ومجموعة المانحين الرئيسيين على مدار السنة، لا سيما لأن أي انسحاب للموظفين الوطنيين كان يمكن أن يتسبب في تجميد الإجراءات القضائية. وبناءً على ذلك، فلا بد من إيجاد حل منصف لسد العجز في التمويل فيما يتعلق بعنصري الدوائر كليهما بما يحقق الاستقرار المالي الكافي الذي يسمح باستمرار هذه العملية.

٤٦ - وبالتالي، فإنه إلى جانب الحفاظ على الموارد الخارجة عن الميزانية كأساس لتمويل الدوائر، ودعوة حكومة كمبوديا إلى الوفاء التام بالتزاماتها المالية بموجب الاتفاق، يقترح الأمين العام تقديم إعانة مالية، على النحو المفصل أدناه، بمبلغ يعادل كامل قيمة ميزانية عام ٢٠١٥ ناقصا المبالغ الحالية المتعهد بها، لتكون بمثابة اعتماد ائتماني لتأمين عقود الموظفين وتيسير إنجاز الدوائر ما تبقى لها من مهام في إطار ولايتها على وجه السرعة. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اجتمع المستشار القانوني بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في كمبوديا، هور نامهونغ، على هامش جلسات الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة لينقل إليه قرار الأمين العام بأنه سيلتمس الموافقة على إعانة مالية كاملة، ويطلب تأييد الحكومة لهذا الاقتراح. وأكد له أيضا على ضرورة استمرار الحكومة في المساهمة في ميزانية الدوائر من موارد ميزانيتها الوطنية، وفقا لالتزاماتها بموجب الاتفاق، لكي يتسنى للدوائر أن مواصلة أداء مهامها بسلاسة، ولتجنب حدوث أي خلل في العملية القضائية.

سادسا - الاحتياجات من التمويل لعام ٢٠١٥

٤٧ - في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤، اعتمدت مجموعة الدول المهتمة بالأمر الميزانية المقترحة لتمويل الدوائر خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ووصل فيها مبلغ التمويل المقترح إلى ٥٧,١ مليون دولار مطروحا منه قيمة الالتزامات الطارئة، وموزعا إلى مبلغ ٤٤,٧ مليون دولار للعنصر الدولي و ١٢,٤ مليون دولار للعنصر الوطني. وعلى غرار فترات السنتين السابقة، كان على الدوائر أن تقدم تقديرات منقحة للسنة الثانية خلال الربع الأخير من السنة الأولى، تراعي فيها برنامج العمل القضائي والاحتياجات وفقا لآخر المستجدات. وفي هذا الصدد، قدمت الدوائر اقتراحا منقحا لعام ٢٠١٥ طلبت فيه مبلغ ٤٨٩ ٠٠٠ ٢٧ دولار للعنصر الدولي و ٦ ٦٥٣ ٨٠٠ دولار للعنصر الوطني، بما يصل إجماليه إلى ١ ١٤٢ ٨٠٠ ٣٤ دولار.

وفي وقت إعداد التقرير، لم يكن الاقتراح قد استُعرض من جانب المجموعة، باعتبارها السلطة التي تعتمد ميزانية الدوائر في الوقت الحالي.

٤٨ - واقترح الأمين العام، في تقريره السابق (A/68/532)، أن تنظر الجمعية العامة في تقديم إعانة تصل قيمتها إلى ٢٦,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٥، استناداً إلى المعلومات التي سيتضمنها هذا التقرير. وبالنظر إلى أن الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ تنطوي على زيادة في التمويل من ٢٧ ٣٤٣ ٨٠٠ دولار إلى ٣٤ ١٤٢ ٨٠٠ دولار، ومع الأخذ في الحسبان أن التعهدات الحالية لعام ٢٠١٥ يبلغ إجماليها ٣ ٥٣٤ ٦٠٠ دولار فقط للعنصر الدولي و ١ ٦٢٥ ٠٠٠ دولار للعنصر الوطني، فإن الأمين العام يقترح أن توافق الجمعية العامة على تقديم إعانة بمبلغ أقصاه ٢٨ ٩٨٣ ٢٠٠ دولار، بواقع ٢٣ ٩٥٤ ٤٠٠ دولار للعنصر الدولي، و ٥ ٠٢٨ ٨٠٠ دولار للعنصر الوطني.

٤٩ - ويلاحظ الأمين العام أنه نتيجةً لأن الجمعية العامة لم تتخذ أي قرار تأذن فيه بتقديم قروض يمكن استردادها إلى العنصر الوطني بموجب سلطة الالتزام، فقد اضطرت الأمانة العامة إلى تحويل أموال التبرعات من حساب العنصر الدولي إلى حساب العنصر الوطني، وفقاً لترتيبات تحويل مباشرة وترتيبات إقراض، تحاشياً لانسحاب الموظفين الوطنيين. وبالنظر إلى أن الجهود المبذولة لتعبئة الموارد أظهرت أن المانحين يميلون أكثر إلى المساهمة في حساب العنصر الدولي، فإن الأمين العام يطلب مجدداً موافقة الجمعية العامة على تقديم الأمانة العامة لقروض يمكن استردادها إلى الحكومة تستمد من الإعانة المالية، من أجل الحفاظ على أموال التبرعات كمصدر لتمويل العنصر الدولي.

سابعاً - الاستنتاجات

٥٠ - يرحب الأمين العام بالتقدم اللافت الذي أحرزته الدوائر الاستثنائية منذ صدور تقريره السابق. فقد كان صدور الحكم في القضية ٠١/٠٠٢ إنجازاً تاريخياً مشهوداً، وكانت له أصداءه على الصعيدين العالمي والوطني. وتبين بداية المحاكمة التالية في القضية ٠٠٢، إلى جانب تسارع وتيرة التحقيقات في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤، أنه على الرغم من وجود العديد من العقبات والتحديات، تظل الدوائر قادرة على تنفيذ مهامها بفعالية عندما تتوفر لديها قاعدة مضمونة وكافية من الموارد. ويشيد الأمين العام بالموظفين في كل من عنصري الدوائر لما يبذلونه من اقتدار مهني والتزام وتفاني في أداء رسالة الدوائر والاضطلاع بولايتها.

٥١ - ويرحب الأمين العام بموافقة الجمعية العامة على تفويض سلطة التزام بإنفاق مبلغ يصل إلى ١٥,٥٤ مليون دولار للعنصر الدولي لعام ٢٠١٤، الذي، وإن لم يستخدم بعد، كان بمثابة تأمين لعقود الموظفين حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مما حقق الاستقرار فيما يتعلق بعقود الموظفين، ويسر كفاءة تنفيذ الولاية القضائية للدوائر. وفي لقاءات مفتوحة بين موظفي الدوائر وكبار مسؤولي الأمانة العامة، جنباً إلى جنب مع لقاءات مفتوحة مع مجموعة المانحين الرئيسيين خلال الزيارة التي قامت بها المجموعة إلى الدوائر في حزيران/يونيه ٢٠١٤، أعرب الموظفون عن تقديرهم للجهود التي تبذلها الجمعية العامة والمانحون والأمانة العامة في معالجة موقفهم التعاقدية من خلال الجمع بين الوسائل المبينة في هذا التقرير.

٥٢ - ومع ذلك، فالأمين العام لا يزال يساوره القلق لأن أموال التبرعات ليست كافية ويتم التعهد بها على أساس محدود ومتقطع. وفي حين وفرت سلطة الالتزام وسيلة للأهم المتحدة للتعامل مع هذا التمويل المتقطع فيما يتعلق بالعنصر الدولي، فلا توجد نفس الوسيلة بالنسبة للعنصر الوطني. وعلى الرغم من تعهدات حكومة كمبوديا بالوفاء بالتزاماتها المالية بموجب الاتفاق، يتعين إنشاء آلية ماثلة للاحتياطي التشغيلي من أجل تأمين عقود الموظفين الوطنيين ومدفوعات المرتبات إلى حين ورود الأموال.

ثامنا - التوصيات

٥٣ - لدى إعداد هذا التقرير، لم يكن العنصر الدولي في حاجة إلى الحصول على الأموال البالغة ١٥ ٥٤٠ ٠٠٠ دولار المشمولة بسلطة الالتزام التي أذنت بها الجمعية العامة لعام ٢٠١٤. بيد أنه إذا لم تتحقق التعهدات المتوقعة في الربع الأخير من عام ٢٠١٤، فإنه ستكون هناك حاجة إلى مبلغ تقديري قدره ٦ ٩٧٤ ٠٠٠ دولار من سلطة الالتزام المعتمدة لتغطية العجز في عام ٢٠١٤. وبناء على ذلك، يطلب الأمين العام موافقة الجمعية العامة على اعتماد مبلغ ٦ ٩٧٤ ٩٠٠ دولار لعام ٢٠١٤ تحت الباب ٢٩ بء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٥٤ - وفي ضوء النقص في التعهدات لعام ٢٠١٥، يلتزم الأمين العام اعتماد مبلغ يصل إلى ٢٣ ٩٥٤ ٤٠٠ دولار للعنصر الدولي و ٥ ٠٢٨ ٨٠٠ دولار للعنصر الوطني بما يصل مجموعه إلى ٢٨ ٩٨٣ ٢٠٠ دولار تحت الباب ٢٩ بء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، لتكملة

الموارد المالية للدوائر ولتمكينها من الاضطلاع بكفاءة بولايتها دون الخضوع لتهديد مستمر بعدم كفاية الموارد بما يؤثر سلبا على تنفيذ البرنامج.

٥٥ - ويلتمس الأمين العام أيضا موافقة الجمعية العامة على أن تستخدم الأمم المتحدة سلطتها التقديرية في تقديم قروض يمكن استردادها لحكومة كمبوديا من الإعانة المالية، بحد أقصى ٨٠٠ ٠٢٨ ٥ دولار في عام ٢٠١٥، لضمان رفاه الموظفين الوطنيين وأفراد أسرهم. ومن شأن هذه الموافقة أن تضمن أن أموال المساهمات الاختيارية المقدمة إلى الأمم المتحدة يمكن أن تستخدم للعنصر الدولي حسبما يريد المانحون.

المرفق

الوضع المالي للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا
العنصر الدولي: المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات
الخمير الحمر
الوضع المالي للعنصر الدولي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

ألف - الإيرادات	
المساهمات الواردة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٣	١٥٠ ٦٩٤ ٨١٣
الفوائد المكتسبة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣ والتسويات الأخرى	٤ ٩١٨ ٤٢٤
المجموع الفرعي	١٥٥ ٦١٣ ٢٣٧
باء - النفقات ^(١)	(١٥٤ ٩٥٧ ٥٥٢)
الرصيد المالي	٦٥٥ ٦٨٥

(أ) تشمل الأرقام منحة قدرها ٣ ٢٥٥ ٠٠٠ دولار مقدمة للعنصر الوطني لتغطية تكاليف المرتبات. وترد هذه التكاليف أيضا في جداول العنصر الوطني.

الوضع المالي للعنصر الدولي لعام ٢٠١٤
(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

ألف - الإيرادات	
الرصيد النقدي المرحل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	٦٥٥ ٦٨٥
المساهمات الواردة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤	١٥ ٣٩٦ ١١٢
المجموع الفرعي	١٦ ٠٥١ ٧٩٧
باء - النفقات في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ ^(١)	(١٧ ٢٥٠ ٩٦٩)
الرصيد النقدي	(١ ١٩٩ ١٧٢)
جيم - التبرعات المعلنة غير المسددة لعام ٢٠١٤ ^(ب)	٣٩٥ ٢٥٧
مجموع الأموال المتاحة	(٨٠٣ ٩١٥)
دال - النفقات المقدرة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	(٦ ١٧٠ ٩٤٦)
العجز النقدي المتوقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ^(ج)	(٦ ٩٧٤ ٨٦١)
هاء - الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٥ ^(د)	٢٧ ٤٨٨ ٩٤٤
واو - التبرعات المعلنة غير المسددة لعام ٢٠١٤ ^(هـ)	٣ ٥٣٤ ٥٦٤
العجز المقدّر لعام ٢٠١٥ ^(ز)	(٢٣ ٩٥٤ ٣٨٠)

- (أ) تشمل الأرقام قرضا قدره ٧٨٠ ٠٠٠ دولار مقدمة للعنصر الوطني لتغطية تكاليف المرتبات. وترد هذه التكاليف أيضا في جداول العنصر الوطني.
- (ب) الاتحاد الأوروبي (٣٠٠ ٠٠٠ يورو أعيد تقييمها في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).
- (ج) سيعالج العجز المالي المتوقع من خلال السحب من سلطة الالتزام (انظر الفقرتين ٣٥ و ٥٣).
- (د) الأرقام المنقحة لميزانية عام ٢٠١٥ قابلة للتغيير رهنا باستعراضها من جانب مجموعة الدول المهتمة بالأمر وموافقتها عليها.
- (هـ) السويد (١٥ مليون كورونا سويدية أعيد تقييمها في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤) واليابان (١ ٣٨٥ ٥٦٧ مليون دولار).
- (و) تم تناول النقص المتوقع في إطار طلب الإعانة الحالي (انظر الفقرتين ٤٨ و ٥٤).

الاحتياجات الإرشادية من موارد المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر

الاحتياجات بحسب العنصر وتوافر التمويل
(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

العنصر	النفقات الفعلية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	النفقات الفعلية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	الاحتياجات المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	الاحتياجات المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
١ - المكتب القضائي	٦ ٦٧٤ ٥٩٢	٧ ١٩٤ ٩٧٦	٨ ٠٠٩ ٢٠٢	٨ ٨٥١ ٧٣٤
٢ - الدفاع ودعم الضحايا	٣ ١٤٠ ٤٣٥	٢ ٧٩٢ ٨٣٥	٣ ١٦٥ ٥٣٥	٤ ٥٦٥ ٩٠١
٣ - مكتب الشؤون الإدارية	١٣ ٥٢٥ ٢٦٣	١٣ ٧٥٨ ٤١٦	١٢ ٢٤٧ ١٧٨	١٤ ٠٧١ ٣٠٨
المجموع	٢٣ ٣٤٠ ٢٨٩	٢٣ ٧٤٦ ٢٢٧	٢٣ ٤٢١ ٩١٥	٢٧ ٤٨٨ ٩٤٤
الرصيد المرحل	٨ ٢١٢ ١٦٩	١ ٤٧٨ ٢٠١	٦٥٥ ٦٨٥	-
التبرعات المعلنه غير المسددة والتبرعات الفوائد	١٦ ٥٧٦ ١٢٨	٢٢ ٩٠٣ ٣٥٠	١٥ ٧٩١ ٣٦٩	٣ ٥٣٤ ٥٦٤
	٣٠ ١٩٣	٢٠ ٣٥٩	-	-
المجموع	٢٤ ٨١٨ ٤٩٠	٢٤ ٤٠١ ٩١١	١٦ ٤٤٧ ٠٥٤	٣ ٥٣٤ ٥٦٤
الفائض/(العجز)	١ ٤٧٨ ٢٠١	٦٥٥ ٦٨٥	(٦ ٩٧٤ ٨٦١)	(٢٣ ٩٥٤ ٣٨٠)

(أ) يشمل منحة قدرها ٣,٢٥٥ ملايين دولار مقدمة في عام ٢٠١٣ للعنصر الوطني لتسديد المرتبات المحلية، وقرضا قدره ٧٨٠ ٠٠٠ دولار مقدما في عام ٢٠١٤ للعنصر الوطني لتسديد المرتبات المحلية.

الاحتياجات من الوظائف

الفئة	من كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	من كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	من كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	من كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
الفئة الفنية والفئات العليا				
قضاة (مد-٢)	١٢	١٢	١٢	١٢
مد-١	١	١	١	١
ف-٥	٥	٥	٦	٦
ف-٤	٢٣	٢٢	١٨	١٨
ف-٣	٤٥	٤٢	٣٨	٤١
ف-٢	٧	٨	٥	٥
المجموع الفرعي	٩٣	٩٠	٨٠	٨٣

الفترة	من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
الخدمات العامة				
الرتبة الرئيسية	١٠	١٠	٩	٩
الرتبة المحلية	٣١	٢٦	٣٦	٣٦
الخدمة الميدانية	٤٤	٣٥	٢٥	٢٨
الموظفون الفنيون الوطنيون ٨	٨	٨	٩	٩
المجموع الفرعي	٩٣	٧٩	٧٩	٨٢
المجموع	١٨٦	١٦٩	١٥٩	١٦٥

الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق وتوافر التمويل
(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

أوجه الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	الاحتياجات المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
الوظائف	١٥ ٣٥٨ ٩٥٨	١٥ ٢٢١ ٨٨٤	١٤ ٤١٠ ١٢٦	١٥ ٩٢١ ٩٤٣
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	٢ ٠٣١ ٢٨٥	١ ٩٧٦ ٣٥٠	٢ ٣٢٤ ٤٨١	٢ ٢٨٩ ٧٥٠
لموظفين الأخرى	١١٢ ٤٥٩	(٣ ٤٣٧)	—	١٠٧ ٥٠٠
الخبراء الاستشاريون والخبراء	١ ٠٢٧ ٥٢٥	٣٣٤ ٧٣٢	٧٦٢ ٢٠٧	٩٨٩ ٤٧٦
تكاليف الشهود	٣٢ ٩٣٥	١٨ ٠٧٩	٣٩ ٨٧٣	٧٠ ٨٥٢
السفر	٨٧ ٥٧٨	١٨٣ ٧٢٠	٢٤٢ ٣٤٩	١٦ ٤٣٥
الخدمات التعاقدية ^(١)	١ ١٠٨ ٤٥٤	٣ ٢١٩ ٧٨٣	١ ٨٠٣ ٤١١	٣ ٠٠٤ ١١٤
قسم دعم الدفاع	٢ ٢٦٦ ٥٢٢	١ ٨٧٤ ٣٦١	٢ ٥٢٦ ٢٦٠	٣ ٦٤٩ ٦٩٨
دعم الضحايا	٣٤٥ ٧٢٤	٣٣١ ٦٨٠	٢٢٥ ٥٠٥	٤١٤ ٠٩٠
الجلسات القضائية	٣٣ ٤٧٠	٢ ٩٨٨	٨ ٦٥٨	٦١ ٤٩٠
التدريب	١١ ٧٩١	(٤ ٣٧٥)	١٧ ٨٣٣	١٥ ٤٤٦
مصروفات التشغيل العامة	٤٢٢ ٨٣٦	٣٠٧ ٧٩١	٤٧٤ ٥٩٤	٥٣٩ ٦٥٠
اللوازم	٢٢٠ ٧٨١	١٨٨ ٢٤٣	٢٩١ ٤٨٢	٢٦٦ ٠٨٤
الأثاث والمعدات	٢٧٩ ٩٧١	٩٤ ٤٢٨	٢٩٥ ١٣٦	١٤٢ ٤١٦
المجموع الفرعي	٢٣ ٣٤٠ ٢٨٩	٢٣ ٧٤٦ ٢٢٧	٢٣ ٤٢١ ٩١٥	٢٧ ٤٨٨ ٩٤٤

أوجه الإنفاق	النفقات الفعلية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	النفقات الفعلية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	الاحتياجات المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	الاحتياجات المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
التبرعات المعلنة غير المسددة والتبرعات	١٦٦٠٦٣٢١	٢٢٩٢٣٧١٠	١٥٧٩١٣٦٩	٣٥٣٤٥٦٤
الرصيد المرحل	٨٢١٢١٦٩	١٤٧٨٢٠١	٦٥٥٦٨٥	-
المجموع	٢٤٨١٨٤٩٠	٢٤٤٠١٩١١	١٦٤٤٧٠٥٤	٣٥٣٤٥٦٤
الفائض/(العجز)	١٤٧٨٢٠١	٦٥٥٦٨٥	(٦٩٧٤٨٦١)	(٢٣٩٥٤٣٨٠)

(أ) يشمل منحة قدرها ٣,٢٥٥ ملايين دولار مقدمة في عام ٢٠١٣ للعنصر الوطني لتسديد المرتبات المحلية، وقرضا قدره ٧٨٠.٠٠٠ دولار مقدما في عام ٢٠١٤ للعنصر الوطني لتسديد المرتبات المحلية.

العنصر الوطني: كمبوديا

الوضع المالي للدوائر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

ألف - الإيرادات	
المساهمات الواردة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٣	٤٩ ٨٤٠ ٩٣٨
المجموع الفرعي	٤٩ ٨٤٠ ٩٣٨
باء - النفقات	(٤٩ ٦١٣ ٥٦٨)
الرصيد المالي	٢٢٧ ٣٧٠

الوضع المالي للدوائر

(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

ألف - الإيرادات	
الرصيد النقدي المرحل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	٢٢٧ ٣٧٠
المساهمات الواردة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ ^(أ)	٤ ٣٧٩ ٦٦٨
المجموع الفرعي	٤ ٦٠٧ ٠٣٨
باء - النفقات في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤	(٤ ٤٦٠ ٠٦٩)
الرصيد النقدي ^(ب)	١٤٦ ٩٦٩
جيم - التبرعات المعلنة غير المسددة لعام ٢٠١٤ ^(ج)	٤٥٠ ٨٤٤
مجموع الأموال المتاحة	٥٩٧ ٨١٣
دال - النفقات المقدرة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	(١ ٧٤٧ ٧٣٣)
العجز النقدي المتوقع بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	(١ ١٤٩ ٩٢٠)
زاي - الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٥ ^(د)	٦ ٦٥٣ ٧٨٧
حاء - التبرعات المعلنة غير المسددة والتبرعات لعام ٢٠١٥ ^(هـ)	١ ٦٢٥ ٠٠٠
العجز المقدّر لعام ٢٠١٥ ^(و)	(٥ ٠٢٨ ٧٨٧)

(أ) يشمل قرضا قدره ٧٨٠ ٠٠٠ دولار من العنصر الدولي.

(ب) مبلغ ١٠٩ ٧١٦ دولارا مخصص للتكاليف التشغيلية ومبلغ ٩ ١١٧ دولارا لقسم دعم الضحايا ومبلغ ٥ ٢٥٨ دولارا مخصص للتدريب في مكتب البرامج التجارية، ومبلغ ٢٢ ٨٧٨ دولارا هو الرصيد الحاصل من القرض المقدم من الأمم المتحدة في إطار المساعدة على إجراء محاكمات الخمير الحمر، ومن شيلي، ومن مساهمات شخصية.

- (ج) كمبوديا (٣٥٠ ٠٠٠ دولار) مخصص للتكاليف التشغيلية، وألمانيا (١٠٠ ٨٤٤ دولار) مخصص لقسم دعم الضحايا.
- (د) الأرقام المنقحة في ميزانية عام ٢٠١٥ قابلة للتغيير رهنا باستعراضها من جانب مجموعة الدول المهتمة وموافقتها عليها.
- (هـ) حكومة كمبوديا (١ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار) وماليزيا (٢٥ ٠٠٠ دولار).
- (و) تم تناول النقص المتوقع في إطار طلب الإعانة الحالي (انظر الفقرات ٤٨ و ٥٤ و ٥٥).

الاحتياجات الإرشادية من الموارد للعنصر الوطني

الاحتياجات بحسب العنصر وتوافر التمويل

(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

العنصر	النفقات الفعلية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	النفقات الفعلية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	الاحتياجات المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	الاحتياجات المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
١ - المكتب القضائي	٢٠٨٧ ٣١٦	١٧٠٢ ٩٧٠	١٤٩٤ ٩٨٩	١٧٢٣ ٥٨٢
٢ - الدفاع ودعم الضحايا	٣٣٠ ٧٦٨	٢٨٨ ١١٥	٤٦٤ ٧٣٦	٥٣٧ ٠١٢
٣ - مكتب الشؤون الإدارية	٦٥٠٨ ٤٨٧	٥٥٤٦ ٦٢٨	٤٢٤٨ ٠٧٧	٤٣٩٣ ١٩٣
المجموع	٨ ٩٢٦ ٥٧١	٧ ٥٣٧ ٧١٣	٦ ٢٠٧ ٨٠٢	٦ ٦٥٣ ٧٨٧
الرصيد المرحل	(٢٥٨ ٦٣٨)	(٣١٦ ٥٥٥)	٢٢٧ ٣٧٠	-
التبرعات المعلنة غير المسددة والتبرعات	٨ ٨٦٨ ٦٥٤	٨ ٠٨١ ٦٣٨	٤ ٨٣٠ ٥١٢	١ ٦٢٥ ٠٠٠
المجموع	٨ ٦١٠ ٠١٦	٧ ٧٦٥ ٠٨٣	٥ ٠٥٧ ٨٨٢	١ ٦٢٥ ٠٠٠
الفائض/(العجز)	(٣١٦ ٥٥٥)	٢٢٧ ٣٧٠	(١ ١٤٩ ٩٢٠)	(٥ ٠٢٨ ٧٨٧)

الاحتياجات من الوظائف

الفئة	من كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	من كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	من كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	من كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
الفئة الفنية والفئات العليا				
مد-١ (القضاة ومدير الشؤون الإدارية)	١٦	١٥	١٤	١٥
ف-٥	٤	٤	١	١
ف-٤	٢٠	٢٠	٢٠	٢١
ف-٣	٤١	٣٧	١٩	١٩
ف-٢	٢٥	٢٤	١٤	١٧
ف-١	٦	٦	٢	٢
المجموع الفرعي	١١٢	١٠٦	٧٠	٧٥

الفئة	من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
الخدمات العامة				
الرتبة الرئيسية	١١	١٠	٨	٥
الرتبة المحلية	١٦٩	١٦٧	١٠٣	١٠٥
المجموع الفرعي	١٨٠	١٧٧	١١١	١١٠
المجموع	٢٩٢	٢٨٣	١٨١	١٨٥

الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق وتوافر التمويل: العنصر الوطني
(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

أوجه الإنفاق	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	الاحتياجات المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	الاحتياجات المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
الوظائف	٤ ٩٨٤ ٢٥٧	٤ ٣٥٢ ٠٩٥	٣ ٣٠٤ ٦٧١	٣ ٥٧٤ ٨٦٠
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	٩٦٧ ٩٩٨	٦٥٩ ١٩٥	٦٩٣ ٤٦٣	٩٠٢ ٠٦٦
الجلسات القضائية	-	-	١٤ ٧٥٤	١٧ ٠٧٦
القضاة المقيمون	١٢٥ ٣٤١	١١٩ ٨٤٩	-	-
تكاليف الموظفين الأخرى	١٤٨ ٥١١	١٣٠ ٤٨	١٥٩ ٠٠٠	١٧٧ ٩٠٠
تعديلات أماكن العمل	٧٣ ٨٢٨	٤٠ ٠٢٠	٩٢ ٠٥٣	٩٩ ١٠٠
الخدمات التعاقدية	١ ٥٨٢ ٩٩٦	١ ٤٢٠ ٦٨٨	١ ١٣٩ ٥٠٩	١ ٠٣٠ ٣١٤
السفر	٤٧ ٨١٣	٦٦ ٤٧٥	٥٥ ٤٤٤	٦٤ ٩٧٢
التدريب وتكاليف الاجتماعات	٢٤٦ ٧٦٣	٢١٩ ٦٠٠	١٢٢ ٥٢٤	١٤٢ ٥٦٠
مصروفات التشغيل	٥٢٨ ٧٢٩	٤٣٢ ٣٢١	٤٧٣ ٥٨٧	٤٩٠ ٠٩٩
تكاليف الضيافة	٣٤ ٨٧٧	٣٢ ٥٦١	٢٧ ٣٩٧	٢٩ ٤٤٠
الخبراء الاستشاريون والخبراء	١٨٥ ٤٥٨	١٨١ ٨٦١	١٢٥ ٤٠٠	١٢٥ ٤٠٠
المجموع الفرعي	٨ ٩٢٦ ٥٧١	٧ ٥٣٧ ٧١٣	٦ ٢٠٧ ٨٠٢	٦ ٦٥٣ ٧٨٧
التبرعات المعلنة غير المسددة والتبرعات	٨ ٨٦٨ ٦٥٤	(٣١٦ ٥٥٥)	٢٢٧ ٣٧٠	-
الرصيد المرحل	(٢٥٨ ٦٣٨)	٨ ٠٨١ ٦٣٨	٤ ٨٣٠ ٥١٢	١ ٦٢٥ ٠٠٠
المجموع	٨ ٦١٠ ٠١٦	٧ ٧٦٥ ٠٨٣	٥ ٠٥٧ ٨٨٢	١ ٦٢٥ ٠٠٠
الفائض/(العجز)	(٣١٦ ٥٥٥)	٢٢٧ ٣٧٠	(١ ١٤٩ ٩٢٠)	(٥ ٠٢٨ ٧٨٧)

تمويل المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير
الحمر، الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

سلطة الالتزام

١٥٥٤٠٠٠٠	المبلغ المأذون به
(٦٩٧٤٩٠٠)	العجز المتوقع في عام ٢٠١٤ ^(أ)
٨٥٦٥١٠٠	الرصيد

الاحتياجات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

ألف - الاحتياجات - العنصر الدولي	
٦٩٧٤٩٠٠	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
٢٣٩٥٤٤٠٠	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ^(ب)
٣٠٩٢٩٣٠٠	مجموع الاحتياجات المقدرة - العنصر الدولي
باء - الاحتياجات - العنصر الوطني	
-	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
٥٠٢٨٨٠٠	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ^(ب)
٥٠٢٨٨٠٠	مجموع الاحتياجات المقدرة - العنصر الوطني
جيم - الإعانة المالية	
٦٩٧٤٩٠٠	الحد الأقصى للإعانة المالية لعام ٢٠١٤
٢٨٩٨٣٢٠٠	الحد الأقصى للإعانة المالية المقدمة لعام ٢٠١٥ ^(ب)
٣٥٩٥٨١٠٠	الحد الأقصى للإعانة المالية المقرر تخصيصها في نهاية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

(أ) انظر الفقرتين ٣٥ و ٥٣.

(ب) انظر الفقرات ٤٨ و ٥٤ و ٥٥.